مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies
نماء وانتماء

namacenter

# أوراق نماء

# المنهج الحداثي المنقول وإطلاق اجتهادات أحكام العقل في مقاربة النص القرآني

د. محمد كنفودي

# المنهج الحداثي المنقول وإطلاق اجتهادات أحكام العقل
# في مقاربة النص القرآني

# المنهج الحداثي المنقول وإطلاق اجتهادات أحكام العقل في مقاربة النص القرآني

د. محمد كنفودي

# المحتويات

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

**نص المقالة** ..... **٥**

أولًا: القرآن والعقل من اشتمال القرآن علىٰ ما يتجاوز طور العقل، إلىٰ استحالة أن يضم القرآن ما يناقض العقل صراحة في حقيقة الأمر نفسها ..... ٨

الفرع الأول: غيب نص وحي القرآن ومقتضىٰ دعوىٰ مناقضة العقل ..... ١٠

الفرع الثاني: خبر نص وحي القرآن ومقتضىٰ دعوىٰ مناقضة العقل ..... ١٢

الفرع الثالث: الحكم النصي لوحي القرآن ومقتضىٰ دعوىٰ مناقضة العقل ..... ١٥

ثانيًا: فهم القرآن بالعقل رهين ما تقيّد العقل بحدوده ..... ١٧

ثالثًا. إطلاق العقل في نص القرآن، هو في الأصل إطلاق لاجتهادات منقولة أو معتبرة .... ١٨

# نص المقالة

# المنهج الحداثي المنقول
# وإطلاق اجتهادات أحكام العقل
# في مقاربة النص القرآني

**د. محمد كنفودي**

وجدت طائفة من أهل القراءات الجديدة والمعاصرة، أو قل الحداثية، في سياق الفكر الإسلامي المعاصر، قد أطلقت العنان للعقل وأحكامه في قراءة نصوص القرآن، خصوصًا الخبرية منها، وإن كانت من باب ما فوق «طور العقل». فأضحت نصوص القرآن تؤول وفق مقتضيات أحكام العقل المجرد، إن لم ترفض بدعوىٰ كونها تناقض أحكام العقل. وهذا مسلك متبع من قبل الكثير بدعاوىٰ مختلفة، تتقاطع في كون النص القرآني لا عقل فيه بالمعنىٰ المجرد الذي نقلوه. والعقل المعتبر عندهم، هو الذي لا يتقيد بأحكام النص الديني-القرآن، بل يجب أن يكون حرًا طليقًا، وإن رفض نصوص الشرع الصحيحة وأحكامها الصريحة، اقتفاء لمسار الواقع الغربي الحداثي المنقول. نجتهد في هذا المقالة لدراسة هذا المنهج، ببيان النواظم المنهجية والمعرفة الآتية:

## أولًا: القرآن والعقل من اشتمال القرآن علىٰ ما يتجاوز طور العقل، إلىٰ استحالة أن يضم القرآن ما يناقض العقل صراحة في حقيقة الأمر نفسها

إن من أهم النواظم، أو قل القوانين المنهجية الصارمة، التي تحكم نظر فعل العقل، أنه مهما ارتقىٰ مقامه الاجتهادي، فله حدود لا يتجاوزها، وفي حال تجاوزها، ادعاؤه الإطلاق، ينفي أصله. لذلك، فإن الناظر في القرآن، يجد أن العقل مأمور نصًا بالتفكر والتدبر والنظر في نصوصه، أو قل استعمال العقل في مختلف مجالات عالم الشهادة من الخلق، باعتبار أن نظره الصحيح فيه، يفضي إلىٰ نتائج محمودة بقدر شموليته وعمق واتساع نظره الفعلي. تأمل النصوص القرآنية الآتية:

- يقول تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَا تُغۡنِي ٱلۡأٓيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١].

- يقول سبحان: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ كَيۡفَ خُلِقَتۡ ١٧ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيۡفَ رُفِعَتۡ ١٨ وَإِلَى ٱلۡجِبَالِ كَيۡفَ نُصِبَتۡ ١٩ وَإِلَى ٱلۡأَرۡضِ كَيۡفَ سُطِحَتۡ﴾ [الغاشية: ١٧-٢٠].

- يقول أيضًا: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّۗ﴾ [فصلت: ٠٥٢].

في مقابل القسم الأول، تجد التحذير متعلقًا باستعمال النظر العقلي فيما يفوق أو يتجاوز «طور العقل»[1]، خصوصًا لما يتعلق الأمر بعالم الغيب، الذي وإن لم يدركه العقل، فيتعين أن يؤمن بوجوده؛ سواء باعتبار مسلمات مفهوم «الإيمان»، أو باعتبار مقتضيات «المعهود الإنساني»؛ بالنظر إلىٰ ما أقام القرآن عليه من الأدلة. تأمل النصوص القرآنية الآتية:

- يقول تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ تَسۡمِيَةَ ٱلۡأُنثَىٰ ٢٧ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ﴾ [النّجم: ٢٦-٢٨].

---

(١) إن كون العقل له طوران علىٰ مستوىٰ نظره: «طور العقل»، و«طور ما فوق العقل». من أهم المبادئ المنهجية، التي يتأسس عليها الاجتهاد والمعرفة، في سياق تاريخ الفكر الإسلامي، وعدم التقيّد بذلك مخل بمنهج النظر العقلي.

- يقول سبحانه: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَـٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾ [الزّخرف: ١٨].

- يقول أيضًا: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٧٧﴾ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّا ۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٨، ٧٩].

بناءً علىٰ ما تقدم، يتبين لك أن نص القرآن بقدر ما يتضمن ما يتناسب مع مقتضيات أنظار طور العقل، باعتباره هو الأصل، فإنه أيضًا يحتوي ما يتجاوز أنظار طوره، ليس بداعي تحيير العقل، بل بداعي التمكين للعقل، إلا أنه معلل بمفهوم «الإيمان»، فضلًا عن قصور الإدراك العقلي مهما ارتقىٰ. لذلك جاز التأكيد علىٰ أن القرآن يستحيل أن يتضمن ما يناقض العقل صراحة، وإن تضمن ما يعجز عن إدراكه لقصوره. وقبل تقديم ما يرفعه أهل «العقل المجرد» عن الوحي من دعوىٰ القول بأن القرآن يشتمل ما يناقض العقل، لا أن العقل يشتمل ما يناقض القرآن، يتعيّن إقامة التّمييز المنهجي بين معنيين من معاني تناقض القرآن للعقل، وهما:

* **التناقض الجليّ الصريح**؛ ومقتضاه أن يكون القرآن متضمنًا لما يناقض بدهيات أو مسلمات العقل السليم، أو حقائق العلم الثابتة، أو حقائق الوجود القائمة، أو كون القرآن يناقض بعضه بعضًا، من غير إمكان لإزالته، إذ التناقض في هذه الحال من باب ما لا يجتمع بحال، ولو كان التأويل مفرطًا.

* **التناقض الوهمي المظنون**؛ ومقتضاه أن يكون القرآن متضمنًا لما يناقض العقل القاصر، أو الاكتشاف النسبي، أو مقررات المذهب المتحيز، أو أن بعض آيات القرآن مناقضة للعقل النظري أو العملي، مع تعدد الإمكانات لإزالته، إذ الإمكان دومًا أوسع وأرحب احتمالًا من الواجب.

وعليه؛ جاز التسليم -بمنطق الدليل، وليس بمنطلق الإيمان فحسب-، القول باستحالة أن يشتمل القرآن علىٰ ما يناقض العقل صراحة؛ لأن ذلك يناقض أصل التكليف، الذي يقوم أساسًا علىٰ العقل. وفي المقابل، بالإمكان أن يتضمن

ما يعجز العقل عن إدراكه، باعتبار أن العقل يستحيل أن يحقق الكمال المطلق، إذ هو لا يعدوا أن يكون في مطلق إدراكاته مجتهدًا ومجاهدًا في سبيل تحقيق أرقىٰ اجتهاد أو جهاد نظري أو عملي ممكن، وإلا كان مقدسًا، أو قل منزهًا عن ساحات الخطأ، وذلك محال أن يكون، إلا عند من أشرب في قلبه تقديس غير المقدس=التقليد، في زمن أصبح فيه نقل التقليد، ينزل منزلة الإبداع الفائق، أو عند من قدّس العقل القاصر، أو قل العاجز، في زمن أصبح فيه تقديس الاجتهاد النسبي=المتحيز، ينزل منزلة المطلق المفارق.

بناء علىٰ ما سلف، نمعن النظر فيما يرفعه أهل دعوىٰ كون القرآن يتضمن ما يناقض العقل صراحة؛ ليتبين صواب الرأي من الإفك المبين، ومن فروع أصل هذه الدعوىٰ نذكر:

**الفرع الأول: غيب نص وحي القرآن ومقتضىٰ دعوىٰ مناقضة العقل**

إن إمعان النظر في تناول نص القرآن لقضية «الغيب المطلق»[1]، يمكّنك من أن تقرر المنطلقات أو التصورات الآتية دون تردد، ومنها:

١- أن الأصل الأول في إيراد عالم الغيب ضمن نص القرآن، ليس من باب ممارسة التسلط علىٰ العقل، بتقييد حرية حركة وفعل إبداعاته، أو قل تحييره، كما يدعي المدعي، بل هو من باب تزويد العقل بما يعجز عن إدراكه، ما دام أنه لا يتسنىٰ له تحقيق الكمال المطلق أبدًا. فهو بالتبع بمختلف أضرب نظره نسبي ناقص قاصر؛ سواء باعتبار ما يتحقق مستقبلًا، أو باعتبار عدم تجرده عن ساحات الخطأ أبدًا. وبذلك، ترتقي حقيقة مدارك العقل في ظلاله[2].

٢- أن الأصل الثاني في إيراده ضمنه، ليس من باب الحجر أو الحكم علىٰ العقل بالجهل أو القصور، ما دام أنه هو وحده مناط التكليف أصلًا وفصلًا، بل هو من باب تعليم العقل بما ليس له قدرة ولا طاقة علىٰ العلم به، ما دام أنه ليس في مكنته الإحاطة بكل ممكن عالم الشهادة، فمن باب أولىٰ ألَّا يحيط

---

(١) يقصد بمفهوم «الغيب المطلق»، ما سمّاه الله تعالىٰ في القرآن بـ «أنباء الغيب». [هود. ٤٩].

(٢) سؤال العمل، بحث عن الأصول العملية في الفكر والعلم، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء. المغرب، ط. ١، ٢٠١٢، ص. ٩٨.

ببعض ما فوق طوره من عالم الغيب، وبذلك، تتسع مدارك العقل بفضله[1].

٣- أن الأصل الثالث في وروده ضمنه، أنه ليس من باب كونه من جنس المبهمات أو الأوهام أو الأساطير أو الألغاز، التي تجافي منهج النظر العقلي، بل هو من جنس المعتقدات التي لا يتحقق الإيمان الاستدلالي الحق بها، إلا إذا تأسس عماد بنيانها علىٰ أسس واستدلالات عقلية، تولد في الإنسان الإيمان الاختياري الحي الفاعل، وبذلك، يترسخ بنيان مدارك العقل به.

٤- أن الأصل الرابع الذي يقوم عليه الغيب في نص القرآن، هو أن العقل بحكم أحكامه، أو قل تصوراته الاجتهادية، ليس مجردًا عن الغيب إطلاقًا. إذ كلما حضر الغيب في العقل، أو قل بافتراضه علىٰ الأقل، وإن كان ذلك ممكنًا، بل مما هو واقع وليس مستحيلًا، يجعل من العقل دائم الإبداع الرمزي، بفضل ما يفتحه عليه من آفاق ليست معهودة في أنظمة العقل الإنساني، وبذلك، يحقق العقل إبداعات عبارة عن معجزات بعضها فوق بعض ترقيًّا[2].

٥- أن الأصل الخامس الذي يقوم عليه إيراد الغيب ضمن نص القرآن، هو أنه ليس كل ما في الغيب يعقل إدراكًا، وإلا أفضىٰ ذلك إلىٰ آفتين علىٰ الأقل، الأولىٰ: استغناء العقل عن الوحي، وذلك موقع في «الضلال المبين». الثانية: حصر الوجود الغيبي المطلق في الإدراك الاجتهادي الإنساني النسبي، وذلك موقع في «الوهم الأكبر»[3]. ويترتب عن ذلك آفة ثالثة، وهي: تقديس أحكام أو اجتهادات العقل، لذلك اقتضىٰ الأمر، أن يتضمن نص الوحي ما يعجز العقل عن إدراكه أبدًا، لافتقاره إليه دومًا[4].

---

(١) سؤال العمل، ص. ٩٨-٩٩.

(٢) سؤال العمل، ص. ١٠٤- ١٠٦.

(٣) يقول ابن خلدون: «غير أنك لا تطمع أن تعرف أمور التوحيد والآخرة، وحقيقة النبوة، وحقائق الصفات، وكل ما وراء طوره، فإن ذلك طمع في محال، ومثال ذلك: مثال رجل رأىٰ الميزان الذي يوزن به الذهب، فطمع أن يزن به الجبال، وهذا لا يدرك. علىٰ أن الميزان في أحكامه غير صادق، لكن للعقل حدّ يقف عنده ولا يتعدىٰ طوره ... فيضل العقل في بيداء الأوهام، ويحار وينقطع». المقدمة، الفصل العاشر، ص. ٤٤١. ٤٤٢.

(٤) لو كان الوحي لا يتضمن إلا ما يوافق العقل ولا يتجاوز طوره، لاستغنىٰ الناس بالعقل عن الوحي؛ إذ يعد الوحي والحالة هذه، لا ضرورة تحوج إليه. والحق أن ذلك لم يتحقق في أي مرحلة من مراحل نزول الوحي.

٦- أن الأصل السادس الذي يتأسس عليه سَوقُ الغيب ضمن نص القرآن، هو أن الإيمان به كائن من أجل بناء أسس ومعالم الشخصية الإسلامية، بالنظر إلىٰ أن من وراء الإيمان به مقاصد عدة، لذلك بانَ لك بطلان العديد من المسلمات التي يسلم بها أهل دعوىٰ مناقضة غيب نص وحي القرآن للعقل. وكأن غيب القرآن يتعيّن أن يكون علىٰ مقاس اجتهادات العقل، ليقول المدعي بعد ذلك، لا حاجة لنا به، ما دام أن العقل فيه ما يغنينا عنه، وتصير اجتهادات العقل، التي تعد في الأصل محكوم عليها بالصواب أو الخطأ، تصير حكَمًا علىٰ ما عداها بالرفض أو القبول، أو قل تصير معايير عليا، وتلك حقيقة مفارقة الدهر[١].

**الفرع الثاني: خبر نص وحي القرآن ومقتضىٰ دعوىٰ مناقضة العقل**

إن إمعان النظر في تناول النص القرآني لقضية «الخبر المطلق»، يمكّنك من أن تقرر تبعًا لذلك عدة تصورات، منها:

١- أن خبر القرآن ما دام أنه صادر عن الله تعالىٰ، الذي وصف ذاته العلية في نص وحيه المنزل، بكونه ﷻ عليمًا محيطًا شاهدًا ونحو ذلك[٢]، فهو بالتبع، مقصوص علينا وكأنه واقع الآن، أو كأننا رأيناه «عين اليقين»، مع فاصل الزمن بين وقوع الحدث، والإخبار عنه في نص القرآن. لذلك يكثر إيراد كل ما يعزز «علم اليقين»[٣].

---

(١) ذلك من جنس ما عابه المشركون علىٰ الرسول عليه الصلاة والسلام، إذ شرطوا للإيمان به عليه الصلاة والسلام، أن يكون من غير جنس ما تعودوا. ولو أرسل الله تعالىٰ لهم رسولًا من جنس شروط تحديدهم، لقالوا هذا رسول مباين لنا، ومن غير جنس ما تعودنا عليه. تأمل النصوص القرآنية الآتية: [الفرقان: ٢٠-٢١-٧-٨-٩]. [الإسراء: ٩٠-٩٥]. لذلك، فالوحي لا ينزل وفق رغبات الناس وأهوائهم إطلاقًا.

(٢) تأمل النصوص القرآنية الآتية: [المائدة: ١١٩]. [فصلت: ٢١]. [البروج: ٩].

(٣) من ذلك: أ. إيراد صيغة «ألم تر». تأمل النصوص القرآنية الآتية: [الفيل: ١]. [الفجر: ٦]. [إبراهيم: ٣٠]. ب. إيراد الأخبار بوصفها أنباء. تأمل النصوص القرآنية الآتية: [هود: ٤٩. ١٠٠]. [يوسف: ١٠٢]. [آل عمران: ٤٤]. ج. إيرادها بوصفها حقًّا. تأمل النصوص القرآنية الآتية: [الكهف: ١٣]. [آل عمران: ٦١].

٢- أن جملة من الأخبار القصصية الواردة في نص الوحي المنزل، لم تعد من عالم الإخبار بالغيب، أو قل لم تعد «من أنباء الغيب»، باعتبار أن الاكتشافات العلمية المعتبرة في مختلف مجالاتها، قد قامت بتحقيقها علىٰ الأقل ظاهرًا مع ما يتوافق مع العقل والعلم. فانتقلت بذلك من دائرة أو ناظم «الغيب»، إلىٰ دائرة أو ناظم «الشهادة» ومقتضيات اجتهادات العقل العلمية، وإن كانت في أصلها لا تخلو من ناظم «أنباء الغيب»[١].

٣- أن إيراد الله تعالىٰ لآيات القصص في نص القرآن، لا يُرَكِّزُ فيه علىٰ الحيثيات التاريخية، كتحديد الأزمنة والأمكنة وأسماء الأشخاص ونحو ذلك، الذي يعكس ما هو تاريخاني محض، والذي قد يبدو لناظر اليوم منافيًا للعقل باعتبار تغيّر معطيات الواقع الزمكاني، بل تجده يركز أساسًا علىٰ مواطن العبَر المتعالية، وهي تحدد أساسًا بكونها عقلية، ما دام أنها متوافقة مع العقل استنباطًا، فهي بالتبع عبَر عقلية. والناظر في قصص نص القرآن يلمس ذلك جليًا[٢].

٤- أن الأمر الذي يبدو أنه منافيًا لقانون العقل المجرد في القصص القرآني، يتعلق بحالة واحدة، وهي كون القصص القرآني «أسطوريًّا»، أو من جنس ما هو «أسطوري». إلا أن القرآن نفىٰ نصًّا أن يكون كله أو بعض قصصه من طبيعة أسطورية بالمعنىٰ المتناقض مع العقل المتعالي لا العقل المتحيز[٣]، فضلًا عما يثبته النظر المنصف.

٥- أن القصص في النص القرآني يساق في الغالب، وهو محتف بما يدل علىٰ بعده المطلق عمّا يتناقض العقل الصريح، بأي نسبة من نسب التناقض دقيقها قبل جليها. وفي المقابل تطابقه التام مع حقيقة الأمر الواقع أو حقيقة الأمر المتحقق نفسها، ومن ذلك:

---

(١) ذلك الناظم لا يقتصر علىٰ آيات القصص، بل يشمل آيات القرآن كلها، إذ هي تحتوي دومًا في مطلق أزمنة التأويل وجهًا من أوجه الغيب.

(٢) تأمل الآيات القرآنية الآتية: [يوسف: ١١١]. [الشعراء: ١٠٣]. [يونس: ٧١]. [الشعراء: ٦٩].

(٣) تأمل النصوص القرآنية الآتية: [الفرقان: ٥]. [الأنفال: ٣١].

أ- يرد القصص القرآني متعلقًا علىٰ مستوىٰ التعبير بصيغة «ألم تر»، وهي عبارة في جوهرها دالة علىٰ تحقق الأمر المخبر عنه، كما تم الخبر عنه، وكأنه حاصل «عين اليقين» الشاهدة، أو قل، «رؤية العيان»[١].

ب- يرد القصص القرآني متعلقًا بناظم كلي نصي، وهو «أنباء الغيب»، وهو عبارة دالة علىٰ نفي الاحتمال، الذي يمكن أن يطرأ علىٰ عموم الخبر، لو كان مصدره غير الله تعالىٰ-الوحي المنزل[٢].

ج- يرد القصص القرآني مرتبطًا بمفهوم أساسي، وهو مفهوم «الحق»، وهو دال علىٰ أمر المطابقة المطلقة مع المخبر عنه، دون خلط أو قلب أو حذف أو تشويه للحقائق ونحو ذلك[٣].

٦- أن الناظر في القصص القرآني يقف علىٰ سر عجيب، مفاده أن القصة في القرآن قد تتكرر في عدة سور كما هو معلوم، إلا أنها كلما تكررت أفادت معاني جديدة غير مذكورة في سياقات الورود السابقة، بل إن الجديد علىٰ مستوىٰ المعاني أو العبَر، ليس مقتصرًا علىٰ ناظم تكرار القصة، بل يتعدىٰ ليشمل أيضًا، تعدد أحوال أو ظروف المخاطب. وهذا موضوع يتعيّن بسط القول فيه أكثر، لإظهار تفرّد القصّة في القرآن.

٧- أخيرًا وليس آخرًا، إن آيات القصص القرآني، تجدها في معظم سياقات ورودها، تدعو من باب الأمر إلىٰ استعمال النظر العقلي فيها بشتىٰ مراتبه ودرجاته، والموضوع الذي يدعو إلىٰ استعمال العقل أمر لا شك أنه يكون في إنيته بعيدًا عن مناقضة العقل الصريح[٤].

---

(١) تردد مفهوم «ألم تر» في آيات الأخبار في القرآن، دال علىٰ وقوع الخبر عيانًا بصيغة مباشرة متصلة دون فاصل الزمن. يقول تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل: ١].

(٢) ورود مفهوم «النبأ» في آيات الخبر في القرآن، دال علىٰ النفي المطلق لكل صور الشك والريب، التي يمكن أن تعلق بالخبر الغيبي. يقول تعالىٰ: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۖ﴾ [هود: ٤٩].

(٣) قد فصّل القول في دلالة مفهوم «الحق»، محمد الكتاني في كتابه: منظومة القيم المرجعية في الإسلام، مركز الأبحاث والدراسات في القيم، الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط. المغرب، ط. ٢، ٢٠١١، ص ٢١ وما بعدها. تأمل قوله تعالىٰ المتعلق بهذا السياق: ﴿نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِٱلْحَقِّ ۚ﴾ [الكهف: ١٣].

(٤) تأمل النصوص القرآنية الآتية: [الأعراف: ١٧٩].

**الفرع الثالث: الحكم النصي لوحي القرآن ومقتضىٰ دعوىٰ مناقضة العقل**

يرفع جمع من أهل الحداثة المنقولة دعوىٰ مفادها، أن جملة من الأحكام الشرعية النصية القرآنية تحديدًا، لا تتوافق مع العقل والواقع الحداثي الجديد، فضلًا عن عدم موافقتها لروح العصر، القائم علىٰ ناظم مراعاة أصل «قدسية حقوق الإنسان» و«حرياته العامة»، خصوصًا تلك الأحكام المتعلقة بـ «الحدود الشرعية»[1]. إلا أن الناظر فيها بمنطلق التجرد عن المسبقات، يجد أن أصل تشريعها قائم أساسًا علىٰ مراعاة العقل والواقع معًا، ومما يدل علىٰ ذلك، نذكر التصورات الآتية:

أ- أن العقل العلمي الموضوعي يقرر أن الجرم العظيم لا تستأصل شأفته وبذور جذوره من الوجود الجمعي، إلا بالعقوبة القاسية، وإلا لما أدت العقوبة المشروعة دورها في الزجر عن الجرم العظيم، وهذا أصل أصلي يراعىٰ في الباب. لذلك، جاءت الحدود الشرعية عقوبتها قاسية من هذا الباب[2].

ب- أن المنطق السليم المنضبط يقرر أن العقوبة القاسية في التشريع، يكون القصد الأول الأصلي من سوقها، ترهيب الناس وتخويفهم من اقتراف ما يوجبها، إذ الكثير من الناس يكفيهم هذا المستوىٰ. وما بقي من أفراد المجتمع، لا يصلح وجودهم الاجتماعي إلا بتنزيلها عليهم رغم قساوتها، من باب ربّ الصّنعة أعلم بما صنع. وفي حال تنزيلها، ليس الأصل الأول المصدر في الاعتبار، هو تنزيل العقوبة القاسية، بل هو ما تتركه من آثار نافعة مصلحة، تعود علىٰ الفرد والجمع معًا بالنفع العميم، وهذا أصل كلي معتبر في الباب.

ج- أن تطبيق الحدود الشرعية رغم قساوتها، أرحم للإنسان وأوفق للعقل من تعويضها بغيرها، خصوصًا تعويضها بالعقوبات الحبسية؛ فأما كونها أرحم؛ فلأنها تكفّر ما اقترفته أيدي الناس وتطهرهم[3]. وأما كونها أوفق للعقل، فإن الدولة تقتصد في نفقات المال العام، إذ هي في حال سجن المقترف للحد، تكون

---

(١) بيّنا القول في الحدود الشرعية النصية في دراسة مستقلة بعنوان: قراءة لنصوص الحدود الشرعية.

(٢) إذ قساوتها ليست مرادة لذاتها كما يصيح أهل الدعوىٰ، بل لغيرها كما هو مقتضىٰ تشريع الإسلام النصي.

(٣) كما ثبت نصًّا في الحديث الصحيح. صيح البخاري، حديث رقم. ٦٧٨٤ صحيح مسلم، حديث رقم. ١٦٩٥. ١٦٩٦.

ملزمة بتوفير كل ضرورات السجين، فضلًا عن أن السجين بعد انقضاء مدة الحبس، قد يخرج أشد إجرامًا بالنظر إلىٰ ما تعلمه من عتاة المجرمين في السجن، فلا يتحقق بالتبع مقصد العقوبة، وهذا أصل جامع في الباب[1].

د- أن العقل المبرأ من التّحيز المسبق، يحتّم القول بأن أنواع الفعل الإجرامي، لا يتعين أن تكون عقوبتها من جنس واحد، بل تكون متعددة بتنوع إيقاع الفعل الإجرامي، بغض النظر عن تعلقه الموضوعي، وهذا أصل من أصول ما سيقت له «الحدود الشرعية». وما سلف قوله، هو علىٰ النقيض من توحيد العقوبة السجنية علىٰ كل ما يوجب «الحدود الشرعية»، فضلًا عما في ذلك من معاني المعاندة والمكابرة المقيتة[2].

بناء علىٰ ما تقدم، يحق لك أن تقرر موضوعيًا، أن ما ادعاه المدعي من كون «الحدود الشرعية النصية»، مناقضة في أصلها للعقل أو للواقع أو للمصلحة أو لقداسة الإنسان وحقوقه وحرياته العامة، أو لكل ذلك جميعًا، عارٍ ولا أساس له من الصحة العقلية المعتبرة. ودعواه التي ادعاها، هي علىٰ النقيض من مقتضيات ما ادعىٰ الغضب أو التعصب له، عكس «الحدود والشرعية النصية»، التي هي أوفق لذلك كله عقلًا.

وعليه؛ يحق لك أن تقرر أن الحكم النصي القرآني، أو كل ما اشتمل عليه نص وحي القرآن، يستحيل أن يتضمن مثقال ذرة لما يناقض العقل السليم صراحة. أما كون أهل العقل من أهل بادئ الرأي، ينسب للقرآن عظيم القول، كونه يناقض العقل، فهذه مسألة لا تحتاج إلىٰ الرّد أو التفنيد، بل تحتاج أولا وقبل أي أمر آخر إلىٰ تحرير القول علميًا في الدّعوىٰ قبل الحكم، وإن كان هذا ما زال بعيد التحقق عند الكثير من الذين يرفعون شعار أو دعوىٰ مناقضة القرآن للعقل.

---

(١) الاجتهاد النص الواقع المصلحة، أحمد الريسوني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت. لبنان، ط. ٢، ٢٠١٣، ص. ٤٢ وما بعدها.

(٢) إذ أهل هذه الدعوىٰ يرفعون شعار توحيد العقوبة بين مقترفي موجبات «الحدود الشرعية النصية»، وهي العقوبة السجنية، رغم ما فيها مما لا يتوافق مع ما يتعصبون له، من احترام وتقديس حقوق الإنسان.

## ثانيًا: فهم القرآن بالعقل رهين ما تقيّد العقل بحدوده

يعدّ العقل العلمي الموضوعي المنضبط، من أهم ما يستند إليه منهج فهم القرآن، بغض النظر عن التفاصيل الجزئية، ما دام الأصل معتبر نصًا؛ سواء عند المتقدمين أو المتأخرين، ولم ينكر القول أو العمل به إلا من شذّ، ولا اعتبار لمن شذّ، ما دام أن الأمر متحقق حتىٰ عند من شذّ. إلا أن فهم القرآن بالعقل ليس علىٰ إطلاقه، بل تعيّن أن يتقيّد بقيود، أو قل بحدود، وإلا عاد علىٰ الأصل بالتعطيل والإبطال المطلق، ومن أهم ما يتقيّد به، الأمارات العامة الآتية:

١- أن فهم القرآن بالعقل يتعين أن يتقيد بموضوعه الأصلي؛ بحيث إن الموضوع الأصلي لنظر العقل، هو الذي سماه القرآن بـ «آيات الأنفس» و«الآفاق»، وعموم ما يتعلق بـ «عالم الشهادة»، إذ مراعاة ذلك، ادعىٰ لتحقيق مصالح الخلق. أما نظره في آيات ما فوق طوره، وهو «عالم الغيب» وما يتعلق به، فلا يحقق من وراء ذلك شيئًا معتبرًا، إلا ما كان من باب الرجم بالغيب. ما دام أن الأصل فيه الإيمان أولًا، ثم النظر العقلي ثانيًا من باب تحقيق التعليل المعقول، وهو ممكن التحقيق قطعًا.

٢- أن فهم القرآن بالعقل يتعين أن يتقيد بناظمه الأصلي؛ بحيث إن نظر فهم القرآن مهما كان راقيًا عميقًا شاملًا يبقىٰ دومًا نسبيًا، ولا يمكن له إطلاقًا تحقيق الإطلاق فيما هو أصلًا مطلق غير محدد أو محدود، أو متحول غير ثابت؛ سواء تعلق الأمر بـ «آيات الأنفس» و«الآفاق»، أو أيًّا من مواضيع نظره. ومتىٰ ادعىٰ الإطلاق الأخير والنهائي، بقدر ما ينفي أصله الأول الذي انبنىٰ عليه فهمه أو نظر عمله أول الأمر، يقدس، أو قل يعلي نظره أيضًا، فيلغي ما عداه، وهذا أصل أزمات ومآزق العقل.

٣- أن فهم القرآن بالعقل يتعيّن أن يتقيد بأصله المثمر؛ بحيث إن نظر العقل مهما كان طويل النفس علىٰ بصيرة من الأمر، لا يتسنىٰ له تحقيق نتائج علمية مرضية، إلا إذا انصهر نظره الاجتهادي ضمن «العمل المؤسسي»، الذي تتكامل فيه الاجتهادات والجهادات المتعددة، وإلا لم يبرح إطلاقًا «بداية البداية»، التي تعد مكمن تخلف النظر والعمل. وتزداد الحاجة إلىٰ ذلك، لما

يتعلق الأمر بنص القرآن، الذي تأتي نصوصه متنوعة تنوع خلق الله تعالىٰ.

٤- أن فهم القرآن بالعقل تعين أن يتقيد بآليته الناجعة؛ بحيث إن نظر العقل في نص القرآن كلما كان متقيدًا بما يمكن تسميته بـ «القراءة التوحيدية»، أو قل، «قراءة الترتيل»، إلا واستطاع بناء النسق القرآني؛ سواء كان نسقًا كليًا متعلقًا بنص القرآن كله، أو كان نسقًا جزئيًا متعلقًا بنصوص الموضوع، وإلا بقي فهم القرآن يسبح في عالم الجزئيات الذرية، التي بقدر ما تولد اختلافًا يصل حدّ التناقص الصريح، تدخل نص القرآن في نفق الإبهام، الذي يبعده عن ناظم البيان والتبيان المبين الذاتي.

## ثالثًا. إطلاق العقل في نص القرآن، هو في الأصل إطلاق لاجتهادات منقولة أو معتبرة

إن إطلاق نظر العقل عمومًا، وفيما فوق طوره خصوصًا، تبين لك مما سلف، أنه علىٰ المستوىٰ المنهجي ليس محررًا البتة؛ بالنظر إلىٰ خصائص العقل وعموم اجتهاداته أولًا، وخصائص موضوع النظر العقلي ثانيًا. ونبين في هذا السياق، أن كثيرًا من إطلاقات العقل، التي يسلم بها أهل منهج النظر الحداثي في النص القرآني، هي في أصلها اجتهادات منقولة عن فكر وواقع الحداثة الغربية الإمكاني[1]، الذي اعتبروه مثالًا أعلىٰ أو أنموذجًا يحتذىٰ. والعقل لما يسلم

(١) إن دعوىٰ إطلاق نظر العقل، هي في الأصل تقييد له بإمكان عقلي واحد، حتمًا ليس هو الوحيد، وليس هو أيضًا الأخير في إمكانات الأنظار العقلية. فتترسخ بالتبع، ومن الباب الواسع، التقليديات لا العقليات. يقول ابن تيمية علىٰ لسان أهل هذه الدعوىٰ: «إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية... فإما أن يجمع بينهما وهو محال؛ لأنه جمعٌ بين النقيضين، وإما أن يُرَدَّا جميعًا، وإما أن يقدم السمع وهو محال؛ لأن العقل أصل النقل، فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحًا في العقل، الذي هو أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدحٌ فيه، فكان تقديم النقل قدحًا في النقل والعقل جميعًا. فوجب تقديم العقل. والنقل إما أن يتأول أو أن يُفوّض». درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، تحقيق. محمد رشاد سالم، ب. ت، ج١,، ص. ٤. ونورد ما يقوله ابن تيمية في سياقات الرد علىٰ أهل هذه الدعوىٰ القديمة الحديثة: «وليست العقول شيئًا واحدًا بيّنا بنفسه». نفسه، ص. ١٤٦. «إن المعقولات ليس لها ضابط ولا هي منحصرة في نوع معين». نفسه، ج. ٥، ص. ٢٤٣. «الأدلة العقلية ليست مما اتفق عليه العقلاء». نفسه، ج١,، ص. ١٨٣. «إذا كان العقل أصل النقل به تم تصديق خبر الوحي، فكيف يتعارض معه بعد ذلك. فلا يكون معترفًا بالصدق ويشهد بالكذب =

بذلك ينفي أصله الأول، فينتقل من النقيض إلىٰ النقيض؛ بمعنىٰ بدلًا من كونه يذم المقلد والتقليد من أي جهة صدر، وفي أي زمان انبثق، ويمجد استعمال العقل أيضًا، يتحول إلىٰ اقتفاء أثر من قلّد، ويرفض استعمال العقل، وإن كان التقليد ليس تقليد التراث الإسلامي، بل هو تقليد الفكر الغربي، فيبقىٰ التقليد هو التقليد؛ سواء قلد المقلد حصيلة اجتهاد الأهلي-المأصول، أو الأجنبي-المنقول، واستعمال العقل أيضًا هو هو؛ سواء انبثق عن أهل الماضي، أو عن أهل الحاضر، ومما يدل علىٰ مسلك أهل القول الحداثي العربي هذا، نذكر بعض النماذج الدالة عليه:

**نموذج محمد أركون**: إن الناظر في متن محمد أركون، يلمس أن أغلب تصوراته المتعلقة بالقرآن نصًّا ودلالة، مؤسسة عن موجات الفكر الغربي وموضاته، ومنها:

١- تعيّن النظر في النص القرآني بوصفه نصًا لغويًا صرفًا، مركبًا من تعابير وكلمات وحروف ونقط دون أي شيء آخر، أو النظر إليه كالظاهرة الطبيعية سواء بسواء[(١)]، لذا تجده يتعامل معه «بعين النقد»، كما يتعامل مع أي حصيلة اجتهادية إنسانية.

٢- أن ما حواه النص القرآني من أخبار غيبية متعلقة بالعالم الأخروي، أو من قصص متعلقة بالزمن السالف، كل ذلك «أساطير وخرافات».

---

= والمعارضة». نفسه، ص. ١٧١. ويقول أيضًا: «ما دام العقل هو الشاهد بصحة السمع. فإذا شهد مرة أخرىٰ بفساده، كانت دلالته متناقضة، فلا يصح بعد ذلك لإثباته ولا لمعارضته». نفسه، ص. ١٧٧. «ما من أمة إلا ولها ما يسمونه عقليات، واعتبر ذلك بأمتنا، فإنه ما من مدة إلا وقد يبتدع بعض الناس بِدعًا يزعم أنها عقليات». نفسه، ج. ٥، ص. ٢٤٣.

(١) القراءات الجديدة للقرآن الحكيم قراءة محمد أركون، محمد كنفودي، دار افريقيا الشرق، الدار البيضاء. المغرب، ط. ١، ٢٠١٥، ص. ٣٥. يرىٰ اسبينوزا أن المنهج الصحيح لتفسير النص المقدس، لا يختلف عن منهج تفسير الطبيعة. رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة وتقديم. حسن حنفي، مراجعة. فؤاد زكريا، دار التنوير، بيروت. لبنان، ط. ٢٠٠٨، ص. ٢٣٤. وهو ما تبناه محمد أركون. انظر دراستنا: القراءات الجديدة للقرآن الحكيم قراءة محمد أركون، ص. ٨٧. ٨٨.

٣- أن النص القرآني قامت إنيته الدلالية تحديدًا علىٰ مبدأ التناص/ التداخلية النصية مع ما سبقه من نصوص[١].

**نموذج عبد الكريم شروس**: يتميّز فكر عبد الكريم شروس-والتميز ليس دائمًا صفة إيجابية- بمخالفته للمعهود والمسلمات الشيعية تحديدًا، وللفكر الإسلامي عمومًا، ومما له علاقة بما نحن بصدده:

١- أن الأديان كلها المنزلة تحديدًا تتضمن حقًا. وبالتبع، لا ينكر علىٰ أي أحد اتباعه أي دين منزل يريد[٢].

٢- أن الوحي (القرآن) صادر عن تجربة روحية للعارف (محمد عليه الصلاة والسلام) بالمحيط، فهو ذاتي لا علاقة له بالمطلق المتعالي[٣].

٣- أن النص الديني-القرآني يتضمن سرًا يتجلىٰ في كون دلالاته متعددة ومتنوعة إلىٰ درجة لا نهائية المعنىٰ/ التعددية الدلالية المتكوثرة[٤].

إن تلك الاجتهادات وغيرها كثير، رغم أنها حرّكت مشهد وفضاء الفكر الإسلامي المعاصر وأسسته، وأضاءت قارة التراث الإسلامي بمناهج ومفاهيم جديدة ومعاصرة، إلا أن الغائب الأكبر في ذلك هو «سؤال المشروعية»، فتجدد قراءة النص مما هو مسلم به، ولكن ما المنهج الأنسب لتحقيق أمر القراءة والتأويل، الذي يتعيّن يراعي خصوصية نص القرآن؟ فعندما تصبح كل المناهج والمفاهيم وسائل مشروعة لإنجاز قراءة الوحي الشريف، تتحول إلىٰ آفة تنشأ عنها هرطقات لا حصر لها، فتصادر خصوصية الوحي المنزل وتهدر. فمثلًا محمد أركون لما يحكم علىٰ النصوص الشرعية الخبرية بكونها مجرد «أساطير

---

(١) النص والحقيقة ١ نقد النص، علي حرب، المركز الثقافي العربي، بيروت. لبنان، ط٥,، ٢٠٠٨، ص. ٦١. ٦٦.

(٢) الصراطات المستقيمة قراءة جديدة لنظرية التعددية الدينية، عبد الكريم شروس، ترجمة. أحمد القبانجي، الانتشار العربي، بيروت. لبنان، ط. ١، ٢٠٠٩، ص. ٧ وما بعدها.

(٣) التأويل العبثي للوحي والنبوة والدين دراسة نقدية لكتاب: بسط التجربة النبوية، محمد عمارة، دار السلام، القاهرة. مصر، ط. ١، ٢٠١١، ص. ٣١ وما بعدها.

(٤) الصراطات المستقيمة، ص. ١٦. ١٧.

وخرافات»، فأمر دال علىٰ مدىٰ «التقليد التعبدي التقديسي» للغير[1]، فضلًا عن نشوئه بناءً علىٰ مسلمة غربية مفادها: «الغيب لا عقل فيه»[2]، و«العقل لا غيب فيه»، وهذا الأمر منهجيًا لا يستقيم، إذ لا يتسنىٰ أن نقابل بين ما هو «عقلي» وما هو «غيبي»، إذ لكل مجاله الخاص به. وما هو «غيبي» يؤتىٰ به من أجل البرهنة علىٰ عجز ما هو «عقلي»، وفي الوقت نفسه ليُهتدَىٰ ويستضاء به. أما لو كان العقل محيطًا ومستغنيًا عن كل شيء، فلا حاجة إلىٰ غيب الوحي المتعالي وقتئذ، والإتيان به في هذه الحال، يعد من باب العبث، والوحي منزه عن مطلق العبث[3]. أما تأكيد محمد أركون علىٰ ضرورة التعامل مع النص القرآني بوصفه مادة تحلل بكل الوسائل الممكنة، مع إقصاء تام لقائله سبحانه، فهو قول دال علىٰ مدىٰ إغفال خصوصية نص الوحي، إذ في السياق الغربي قد تم إسقاط قداسة المقدس من الاعتبار، فأضحىٰ ما هو «مقدس» و«مدنس» سواء[4]؛ وذلك لا يستقيم بالنظر إلىٰ كتاب الله تعالىٰ، إذ ما يضفي عليه حيوية هو اعتباره قول الله تعالىٰ الحي العليم الحكيم الخبير، مرتبطًا به أزلًا وأبدًا، ولا تنفصل عرىٰ الارتباط أبدًا، أما اعتباره مجرد مادة مفصولة عن قائلها، حتمًا يتحول إلىٰ مجرد مادة يتلاعب بها، وتفسر حسب الأهواء وتنتهك حرماتها علىٰ الدوام بشتىٰ الأساليب. وأما قول عبد الكريم شروس الذي يجعل الأديان كلها تتضمن حقًا، فهو مفضٍ إلىٰ إهدار خصوصية النص القرآني، وهي كونه نصًا خاتمًا ناسخًا لمطلق ما سبقه من كتب منزلة، بالإضافة إلىٰ أنه يحوّل العديد من النصوص القرآنية التي تبيّن تحريفات أهل الكتب المنزلة عبثًا، وهو قول ناشئ أيضًا عن

---

(١) حسب تعبير طه عبد الرحمن. بؤس الدهرانية النقد الائتماني لفصل الأخلاق عن الدين، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت. لبنان، ط. ٢٠١٤، ص. ١٣٤.

(٢) بيّن بول ريكور أنه لا يخلو الاعتقاد من الانتقاد، وكذا لا يخلو النقد/العقل من الاعتقاد. الانتقاد والاعتقاد، ترجمة. حسن العمراني، دار توبقال، الدار البيضاء. المغرب، ط١,، ٢٠١١، ص. ٥٧.

(٣) مقدمة ابن خلدون، الفصل السابع والعشرون، ص. ٤٩٣.

(٤) استقبال الآخر الغرب في النقد العربي الحديث، سعد البازغي، المركز الثقافي العربي، بيروت. لبنان، ط. ١، ٢٠٠٤، ص. ٥٠ وما بعدها.

مسلمة غربية قائمة علىٰ جعل الأديان كلها متساوية في الاعتبار دون تمييز أو تفضيل[1].

إن القصد من الوقوف علىٰ بعض ما سبق، هو تبيان أن قراءة نص القرآن بكل ما هو متاح من مناهج ومفاهيم؛ سواء انتمت إلىٰ السياق الغربي أو الإسلامي، دون الأخذ بعين الحسبان خصوصية نص القرآن، سيفضي إلىٰ هرطقات غربية، مفضية إلىٰ تشويه، أو قل مسخ معالم وحي نص القرآن.

(١) انظر بيان تهافت نظرية التسوية بين الأديان في: روح الدين من ضيق العَلمانية إلىٰ سَعة الائتمانية، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء. المغرب، ط. ١، ٢٠١٢، ص ٦٤. وما بعدها. سؤال العمل، ص ٢٢٨. إن التسوية من منظور محمد أركون ليست مقتصرة علىٰ الأديان المنزلة، بل تشمل مختلف النصوص الدينية المؤسسة، كالنصوص البوذية والهندية والزردشتية والإفريقية وغيرها؛ وذلك من أجل تحقيق ما سماه بـ «توسيع مفهوم الوحي». الهوامل والشوامل حول الإسلام المعاصر، ترجمة وتقديم. هاشم صالح، دار الطليعة، بيروت. لبنان، ط. ١، ٢٠١٠، ص ١٤٤.